الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية
تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير[١]

فهد علي القحطاني
جامعة الملك خالد
الكلية التطبيقية بالمجمع الأكاديمي بالمحالة
وحدة التخصصات الإدارية والإنسانية
falgmash@kku.edu.sa

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى التعرف على متطلبات وتحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية، والتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وتكون مجتمع البحث من العاملين في شركات التسويق الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (٣٦٨) عامل، وقد تبني الباحث المنهج الوصفي كمنهج للبحث، واستعان بالاستبانة كأداة للبحث، وقد تواصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: مجيء متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية بدرجة استجابة (متوسطة)، بالإضافة إلى مجيء التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية بدرجة استجابة (متوسطة)، ويوصي البحث بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمؤسسات البحثية لتبادل المعرفة والخبرات وتنفيذ مشاريع مشتركة.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد الرقمي- التسويق الإلكتروني

تم استلام البحث في ٢١ أبريل ٢٠٢٤، ***وقبوله للنشر في*** ٢٩ يونية ٢٠٢٤.

[١] هذا البحث تم دعمه من خلال برنامج المجموعات البحثية الكبيرة بعمادة البحث والدراسات العليا - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية (R.G.P2.544)

١. مقدمة:

يشهد العالم حاليًا ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت المعرفة مُحركًا أساسيًا للإنتاج والنمو الاقتصادي، وبات التركيز على البيانات والتكنولوجيا ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث؛ ومن هنا، ظهرت العديد من المصطلحات التي تعكس هذه الاتجاهات نحو استغلال المعرفة كمورد أساسي وأهمها الاقتصاد الرقمي.

فقد تحولت الدول تحولًا جذريًا نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تركز جهودها على تعزيز التحول الرقمي وتنمية القطاع التكنولوجي، ويُعَد الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية التي تُساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية العالمية، وهو ما جعله محط اهتمام الباحثين والمهتمين، حيث أشار إبراهيم (٢٠١٧، ص. ٢٠٢) إلى أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام التكنولوجيا، التي استطاعت أن تتخطى الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات في العالم.

وتتمثل أهمية الاقتصاد الرقمي في القدرة على تحويل العمليات الاقتصادية والتجارية التقليدية إلى أنظمة وعمليات رقمية قائمة على التكنولوجيا، حيث أوضح بطاهر (٢٠١٩، ص. ١٤٥) أن الاقتصاد الرقمي ساهم في إحداث تحوّلًا كبيرًا في طريقة إنتاج السلع والخدمات التقليدية، حيث تحولت العمليات الإنتاجية من الاعتماد على اليد العاملة والمعدات إلى الاعتماد على التكنولوجيا والمعرفة العلمية، إلى جانب استخدام البيانات بشكل كبير. مما ساعد على استغلال الموارد والكفاءات بشكل أكثر كفاءة وتحقيق معدلات عالية من الإنتاجية.

ويستند الاقتصاد الرقمي كونه نظامًا اقتصاديًا قائمًا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خمسة أبعاد رئيسة؛ تتضمن: بُعد الأسس الرقمية الذي يهدف إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية، وبُعد الابتكار الرقمي الذي يهدف إلى توفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة، وبُعد الحكومات الإلكترونية الذي يشير إلى توفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لصالح خدمة المواطنين، وبُعد الأعمال الرقمية من خلال توفير بيئة الأعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية، وبُعد المواطن الرقمي الذي يهدف لتعظيم استفادة الأفراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية (بسبع، ٢٠٢٢، ص. ٤٠٤-٤٠٥).

ومنذ انطلاق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، سجلت تقدمًا كبيرًا في عدة مجالات، ومن بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الجديدة ضمن المنظومة الرقمية بهدف رسم أسس الاقتصاد الرقمي الحديث، وشملت برامج التحول الوطني في المملكة مجالات حيوية مثل بناء البنية التحتية للاتصالات الوطنية والدولية، ووضع التشريعات التي تسهل ممارسة الأعمال التجارية وتشجيع ريادة الأعمال، وبناء رأس المال البشري، وتطوير تقنيات جديدة وتعزيز التقنية بشكل عام (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٢، ص. ٢٢). وقد أسهم الاقتصاد الرقمي في جعل قوة المملكة قوة اقتصادية عالمية من خلال تحقيق استثمارات متنامية لتسريع تطوير البنية التحتية لتمكين المجتمع، ونجحت المملكة في تغطية الجيل الرابع بمعدل ٩٠٪ مما يدعم الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية عن طريق زيادة الوصول إلى المعلومات وسرعة تنفيذها (محمد والغبيري، ٢٠٢٠، ص. ٢٢).

ومع زيادة استخدام التكنولوجيا والانتشار الواسع للإنترنت فإن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي تزداد أهمية وتعقيدًا، ومن أبرزها كما أشار (Wang& Wang, 2023, p. 153) تحديات في خصوصية البيانات وحماية أمنها، والفجوة الرقمية والشمول الرقمي، والمعايير التقنية وقابلية التشغيل البيني، فضلاً عن الأخلاقيات والأثر الاجتماعي، ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري تعزيز تدابير حماية خصوصية البيانات وأمنها، وتعزيز تطوير الشمول الرقمي، وتسهيل صياغة وتنفيذ المعايير الفنية، ووضع مبادئ توجيهية وسياسات أخلاقية لمعالجة التأثير الأخلاقي والاجتماعي، كذلك يعد التعاون بين الحكومات والشركات ومختلف قطاعات المجتمع أمرًا بالغ الأهمية في مواجهة هذه التحديات بشكل جماعي، وضمان التنمية المستدامة للتقنية الرقمي، وتعظيم الفوائد التي تجلبها الرقمنة.

وإلى جانب التحديات، لابد من مناقشة أيضًا متطلبات التطوير التي تساهم في نمو وازدهار الاقتصاد الرقمي؛ حيث أشار الهنائي وآخرون (٢٠٢٣، ص. ٣٣) إلى أن تفعيل الاقتصاد الرقمي يتطلب التطبيق للتكنولوجيا وبيان دورها في تقليل الإنفاق وتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في المشاريع التقنية المُطبقة بحيث تكون ذات عائد اقتصادي، وإعادة هندسة العمليات وغرس فكر وثقافة الاقتصاد الرقمي، هذا إلى جانب توفير البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة والموثوقة، وتعزيز البحث والابتكار في مجال التكنولوجيا، وتطوير قدرات القوى العاملة في مجال التقنية والمعلوماتية، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لتعزيز الابتكار وتطبيق التقنيات الحديثة. وباستقراء ما سبق عليه، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية ومتطلبات التطوير اللازمة لتحقيق نجاحه.

٢. مشكلة البحث:

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً كبيراً نحو الاقتصاد الرقمي، إلا أن هذا التحول لا يأتي دون تحديات تؤثر على تطبيقه وتطويره بشكل فعال، فقد أشار مراد (٢٠١٩) إلى ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وضعف التقنية وضعف مستوى رواد

الأعمال، وقلة الوحدات التنظيمية لإدارة الاقتصاد الرقمي، وآلية العمل البيروقراطي إلى جانب تجاهل الأهداف الابتكارية، وسوء تخطيط العمليات التنظيمية للاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد أوضحت مؤشرات الأمم المتحدة بأن مشاريع التحول الرقمية في المنطقة العربية ترتبط بخطط التنمية الوطنية والإصلاح الحكومي، ولكن لا يزال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية في الأداء العام ومستويات التقدم التي تحققها في مجال الحكومات الإلكترونية والتي تعد بعدًا رئيسًا للاقتصاد الرقمي، وأشارت المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٢١، ص. ١٤٩) إلى أن المملكة العربية السعودية صُنِفت إمكاناتها بأنها متوسطة، وأنها من ضمن الدول التي بحاجة لوجود رؤية استراتيجية شمولية ومتكاملة من أجل تحقيق الإمكانات الحقيقية في دول المنطقة.

كما أن هناك تحديات تواجه المملكة العربية السعودية تتمثل في ضعف البنية التحتية للتحول الرقمي بالمملكة، كما أن ارتفاع تكاليف استخدام الإنترنت لبعض الأفراد قد يعوق التحول الرقمي بشكل كامل، وعدم تساوي الفرص بين الشركات والحكومات في جميع عمليات الرقمنة، هذا إلى جانب ضعف المشاركة والتعاون من القطاع الخاص والحكومي على التحول للاقتصاد الرقمي (مركز البحوث والمعلومات، ٢٠٢٢، ص. ٣٣).

وقد أوصت دراسة نصر الدين وآخرون (٢٠٢٢) بضرورة استمرار جهود المملكة لتطوير البنى التحتية، وتوفير سرعات عالية للإنترنت بتكلفة مقبولة وعلى نطاق واسع يشكل كافة المدن السعودية، وزيادة الوعي بأهمية خلق فرص استثمارية جديدة ومتنوعة تقوم على الابتكار، والذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والأداة الهامة لتنويع مصادر الدخل.

ومما سبق يتضح أنه رغم أن الاقتصاد الرقمي يعد موضوعًا مهمًا وحديثًا، إلا أن الباحث لاحظ أن الدراسات المحلية المتوفرة قد تكون محدودة وغير كافية لتلبية الاحتياجات البحثية والعملية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس التالي: ما التحديات التي تواجه عملية تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وما المتطلبات الضرورية لتطوير هذا القطاع بشكل فعال؟

٣. أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما مستوى تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

٢- ما التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

٤. أهمية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

٤-١ الأهمية النظرية:

١- يكتسب البحث أهمية علمية من خلال التركيز على الاقتصاد الرقمي كونه مُحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي.

٢- تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بتبني الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وتحديد المتطلبات اللازمة من أجل تطوير الاقتصاد الرقمي وتحقيق أقصى استفادة من إمكاناته.

٣- يُعدّ هذا البحث إضافة قيّمة للمكتبات السعودية، حيث يُقدم معلومات جديدة ومفيدة حول موضوع مُهم، ويمكن أن يُساعد ذلك في تحسين مستوى المعرفة في المملكة العربية السعودية حول الاقتصاد الرقمي.

٤-٢ الأهمية التطبيقية:

١- تنبع الأهمية العملية من خلال توفير تقييم عملي للتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، مما يسمح بتوجيه الجهود والموارد نحو معالجة هذه التحديات بشكل فعال.

٢- يمكن أن تساعد نتائج البحث في توجيه السياسات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية لتحسين البيئة التنظيمية والتكنولوجية.

٣- من خلال فهم متطلبات التطبيق يمكن تحسين كفاءة استخدام التكنولوجيا الرقمية وتعزيز فعالية العمليات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

٤- يؤمل أن يُساعد هذا البحث في تحفيز المزيد من البحوث والدراسات حول الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

٥. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف كالآتي:

١- التعرف على مستوى تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

٢- التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

٣- التعرف على متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

٦. حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير.
- **الحدود البشرية**: العاملين في شركات التسويق الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود المكانية:** شركات التسويق الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** سوف يتم إجراء البحث خلال العام الدراسي الحالي ٢٠٢٤م.

٧. مصطلحات البحث:

٧-١ الاقتصاد الرقمي:

عرف مركز البحوث والمعلومات (٢٠٢٢، ص. ١) الاقتصاد الرقمي بأنه "الاقتصاد القائم على الإنترنت والذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، من خلال التعامل مع عملاء وشركات وحكومة رقمية، من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية؛ ويعمل على تحقيق الشفافية الفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية التجارية والمالية في الدولة، من أجل تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني بصفة عامة".

كما عرف (Bukht & Heeks, 2017, P.8) الاقتصاد الرقمي على أنه "اقتصاد يعتمد على التقنيات الرقمية وذلك من خلال إدارة الأعمال الاقتصادية من خلال الأسواق القائمة على الإنترنت وشبكة الويب العالمية".

ويُعرف الاقتصاد الرقمي إجرائيًا بأنه مدى تأثير التكنولوجيا الرقمية على الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، لتحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الابتكار والتنمية، والتأثير على الوظائف، والمهن، والأنماط الاجتماعية والاقتصادية.

الإطار النظري

١- مقدمة

يعيش الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية تطورا سريعا ومستداما، وتشهد المملكة تحولا رقميا شاملا يهدف إلى تعزيز الابتكار وتحسين الكفاءة وتعزيز التنمية الاقتصادية؛ حيث ينظر للاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية على أنه الاقتصاد الذي يعتمد على الإنترنت ويتعامل مع المعلومات الرقمية، ويهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التنموية، يعمل الاقتصاد الرقمي على تحقيق الشفافية الفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة، بهدف تعزيز الأمن الاقتصادي الوطني، يتكون الاقتصاد الرقمي من عدة مكونات، بما في ذلك الأعمال الإلكترونية في إدارة وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية في عمليات البيع والشراء (مركز البحوث والمعلومات، ٢٠٢٢).

وقد ساعد التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية على تحقيق التطوير المستمر خلال زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وتقنية المعلومات وتحديث البنية التحتية، ويشمل ذلك زيادة عدد أجهزة الحاسوب الإلكترونية واستخداماتها في المعاملات والوظائف المختلفة، وزيادة عدد المشتركين في شبكة المعلومات الدولية (Nkuna, 2021, P.179).

يعتبر الاقتصاد الرقمي جزءا أساسيا من رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ حيث تشجع على استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية التقنية وتطوير الخدمات الرقمية، وتم تعزيز الاتصالات والشبكات السلكية واللاسلكية، مما يدعم توافر الاتصالات ذات السرعة العالية في مختلف المناطق، كما تم تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والإنترنت من الأشياء، وتتبنى الحكومة السعودية مبادرات رقمية رئيسية لتعزيز الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتعزيز التعليم والتدريب في مجال التكنولوجيا، وتشجيع ريادة الأعمال التقنية (عايض و يونس، ٢٠٢١، ص. ٥٥٧).

من خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الرقمي في السعودية يعيش تطورا سريعا ومستداما، ويهدف إلى تحقيق الابتكار وتحسين الكفاءة وتعزيز التنمية الاقتصادية. يتكون من الأعمال الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، يساهم في زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وتحديث البنية التحتية، وزيادة استخدام الكمبيوتر وشبكة الإنترنت؛ حيث يعتبر جزءا من رؤية

المملكة ٢٠٣٠ ويشمل مبادرات لتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني وتعزيز التعليم التقني وريادة الأعمال، وبالتالي يهدف الباحث إلى عرض واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة من خلال: تناول أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي، والمبادئ الأساسية لسياسة الاقتصاد الرقمي، ومؤشرات الاقتصاد الرقمي، علاوة علي استراتيجيات الاقتصاد الرقمي، وجهود السعودية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الرقمي، وأخيرا متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي.

٢- أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

يتمحور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية حول استخدام التكنولوجيا والحوسبة السحابية وتوظيف البيانات الضخمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات وتحقيق التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ حيث يساهم التحول الرقمي في تقليل العمل البشري والمكلف في تنفيذ العمليات الحكومية وتسهيلها وتسريعها، ويتيح التحول الرقمي إمكانية إنجاز المهام بشكل أسرع وأكثر فاعلية، كما يساهم في تخفيض تكاليف العمليات الحكومية وزيادة الكفاءة، والمساهمة في جذب الاستثمارات (الدوبي، ٢٠٢٣، ص. ٥٧٩).

كما يُسهم الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة ١٤,٠٪، وفقًا لنتائج مسح الاقتصاد الرقمي الذي نفذته الهيئة العامة للإحصاء لأول مرة في عام ٢٠٢٣؛ حيث يعكس أهمية تطوير الاقتصاد الرقمي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما تشير هذه النسبة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (Genal Authority for statistics, 2023, P.1).

كما أضاف محمد والغبيري (٢٠٢٠، ص. ١٧) الأهمية البالغة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والتي منها:

- **توفير التكلفة والجهد:** يقلل التحول الرقمي من التكاليف والجهود المطلوبة في عمليات مختلفة.
- **تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها:** مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من الأخطاء والتكرارات.
- **تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات:** مما يعزز رضا العملاء ويسهم في تحقيق تجربة مستخدم ممتازة.
- **تقديم خدمات مبتكرة وابداعية:** مما يساعد في تلبية احتياجات وتوقعات العملاء بشكل أفضل والتفاعل معهم بطرق مبتكرة.
- **التوسع والانتشار:** حيث يتيح الوصول إلى شرائح أكبر من العملاء والجمهور وتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق نمو أعمال مستدام.

ويري الباحث أن التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية يعزز الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات الحكومية، ويساهم في توفير الوقت والجهد والموارد، ويؤدي إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإنتاجية والناتج القومي، كما يعزز مكانة المملكة على الساحة الدولية ويجذب الاستثمارات والشركات العالمية، وتهدف تلك المبادئ جميعها إلى تحقيق التحول الرقمي في المملكة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- المبادئ الأساسية لسياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

تقوم سياسة الاقتصاد الرقمي في السعودية ترتكز على مبادئ أساسية ومهمة، هذه المبادئ تعزز التحول الرقمي وتعمل على تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؛ حيث ترتكز سياسة الاقتصاد الرقمي على سبع مبادئ أساسية وهو ما ذكره مركز البحوث والمعلومات (٢٠٢٢) على النحو التالي:

- تحقيق بنية رقمية ذكية ومتصلة تمكن الجميع من المشاركة في الاقتصاد الرقمي وتعظيم دور البيانات والمنصات الحكومية الرقمية.
- دعم تطبيقات التقنيات الناشئة لخدمة البشرية وزيادة الإنتاجية مع التركيز على المحتوى المحلي.
- الاستعداد لوظائف المستقبل من خلال تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وتطوير أساليب العمل.
- دعم وتشجيع الابتكار وتوظيف الحلول المبتكرة لخدمة المجتمع ودعم البحث العلمي وريادة الأعمال.
- نشر الثقافة الرقمية وتحسين جودة الحياة باستخدام التكنولوجيا ونشر الوعي الرقمي.
- تأمين بيئة رقمية آمنة وموثوقة من خلال تطوير الأنظمة وتعزيز الأمن السيبراني.
- خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تعزيز نمو الأسواق الواعدة وتمكين التجارة الإلكترونية.

تهدف هذه المبادئ إلى بناء اقتصاد رقمي مستدام في المنطقة وتعزيز التنمية الاقتصادية في العصر الرقمي فقد ذكرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢٤) أن المملكة تهدف إلى توفير الإنترنت عالي السرعة وبأسعار مناسبة في جميع أرجاء البلاد، وتحسين البنية التحتية للاتصالات والحماية من الانقطاع والعطب، كما تشجع على تنمية واستخدام البيانات بشكل فعال، وتحسين جودتها وتوافرها، وتعزيز التكامل والمشاركة بين الجهات الحكومية، وتهدف المملكة أيضا إلى توفير منصات رقمية تسهل الوصول للخدمات الحكومية وتعزز التفاعل والكفاءة، وتحمي حقوق المستثمرين والمستخدمين.

لذا يري الباحث تحول الاقتصاد الرقمي في السعودية يركز على التكنولوجيا والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات وتحقيق التنمية الاقتصادية وترشيد النفقات الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتوفير الوقت والجهد، وزيادة الإنتاجية والناتج القومي، وجذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية السوقية.

٤- مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية تعكس مدى تطور وتقدم القطاع التقني والرقمي في البلاد، وتعتبر هذه المؤشرات مهمة لقياس التقدم وتحديد نقاط القوية والضعف في الاقتصاد الرقمي وتحديد الخطط والاستراتيجيات المستقبلية؛ حيث حققت المملكة العديد من الإنجازات في مجال الحكومة الرقمية من خلال برامج ومبادرات رقمية متعددة، فقد تم تقديم أكثر من ٤٠ خدمة إلكترونية من خلال برنامج (مراس)، مما أدى إلى تقليص وقت المعاملة من ٨١ يومًا إلى ٢٤ ساعة، وبرنامج (اعتماد) يعد أول منصة مالية بهذا الحجم في العالم للربط الإلكتروني، ويتعامل معه أكثر من ٤٥٠ منشأة حكومية، كذلك برنامج (أبشر) يربط أكثر من ١٣٠ خدمة حكومية يستخدمها المواطن، وقد تم تقليل وقت تجديد جواز السفر من ٨ أيام إلى يوم واحد، علاوة على تنظيم النسخة الثانية من "هاكاثون الحج"، وهو أكبر تحدي تقني في منطقة الشرق الأوسط، وقد حطم الرقم القياسي وسجل في موسوعة جينيس كأضخم هاكاثون في العالم (محمد والغبيري، ٢٠٢٠، ص. ٢٠).

وبناء علي التقرير الذي أصدرته هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (٢٠٢٣) والذي يشير إلى انتشر الإنترنت في المملكة إلى نسبة ٩٨,٦٪ من سكانها، تبين أن نصف مستخدمي الإنترنت يقضون ٧ ساعات أو أكثر في تصفح الإنترنت، فقد صدر تقرير إنترنت السعودية ٢٠٢٢م عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، وتضمن أرقاما تعكس انتشار الإنترنت وتطور البنية التحتية في المملكة، كما تضمن التقرير إحصائيات حول استخدام الإنترنت، بما في ذلك استخدام الإنترنت في الهاتف المتنقل بنسبة ٩٧,٩٪، واستخدام التطبيقات الحكومية والذي بلغ ٩٦,٣٪، ونسبة الشراء عبر الإنترنت بنسبة تصل إلى ٦٢,٦٪ ، وأخيرا يشير التقرير إلى زيادة إجمالي حجم حركة بيانات الإنترنت في المملكة بنسبة ١٧٪ مقارنة بالعام السابق.

فقد وجد الباحث أن تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية يتم من خلال العديد من المبادرات التي تهدف إلى اختصار الوقت وتقليل الجهد المستغرق في تنفيذ المهام التي لا يمكن أن يستغني عنها ويتم طلبها بشكل مستر، علاوة على جعل الكفاءات التشغيلية على درجة عالية من الكفاءة، من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات أكثر ابتكارا، مما يتيح الوصول لعدد أكبر من المستخدمين وتحقيق أستدامه أفضل لبيئة الأعمال.

٥- استراتيجية الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية

تسعي المملكة العربية السعودية من خلال جهودها الحديثة على اتباع استراتيجيات مختلفة في تبنيها الاقتصاد الرقمي ضمن سياستها التطويرية، تتظافر خلالها جهود كافة الأطراف المعنية بعملية التطوير، ومن خلال التنسيق بينها يمكن أن تصل المملكة إلى أقصى استفادة من تلك الاستراتيجيات تحقق لها فرصة تنافسية؛ حيث تسعى المملكة العربية السعودية وفقا لرؤية ٢٠٣٠، إلى تحقيق تحول كبير نحو الاقتصاد الرقمي، بهدف خلق فرص استثمارية جديدة وتمويل قطاعات متنوعة واعدة لتعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي، وتعتبر بعض القطاعات الأساسية في هذا التحول هي صناعات البوابة مثل السياحة، والتصنيع المحلي، والخدمات الذكية، ويتوقع أن تسهم هذه القطاعات في خلق فرص عمل مستقبلية وتعزيز مستدام للنمو الاقتصادي للشباب السعودي والمجتمع بأكمله، ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الذكية وتعزيز الابتكار وتطوير القطاعات الرقمية أحد العناصر الرئيسية في الخطة (vision2030, 2024, P.45).

فقد تم اعتماد استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي ووضع خطط خمسية طموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، فقد تم تقسيم هذه الخطط التنفيذية إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: الأولى تمتد من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٢، والثانية من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦، والثالثة تمتد من عام ٢٠٢٦ إلى عام ٢٠٣٠، وتتضمن هذه الخطط العديد من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الرقمي في المملكة، ومن تلك المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الرقمي هو الصحة الرقمية، والتي تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية في قطاع الرعاية الصحية، كما تركز الاستراتيجية الوطنية على التعليم الرقمي، وتعتبر التجارة الرقمية مرتكزا آخر للاقتصاد الرقمي في السعودية، كما تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في السعودية تطوير المدن الذكية (قعلول وطلحة، ٢٠٢٠، ص. ٥).

وتتبنى المملكة العربية السعودية استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي بهدف تحقيق التميز في تقديم الخدمات الحكومية والوصول إلى الاستدامة والريادة العالمية، وتعتمد هذه الاستراتيجيات على رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها الوطنية والذي يتضمن تعزيز مفهوم التعاملات الإلكترونية وتشجيع المواطنين والمقيمين على استخدام الخدمات الإلكترونية، وتوفير البنية التحتية الرقمية

والأنظمة اللازمة لتسهيل التحول الرقمي في جميع القطاعات، فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية للتحول الرقمي ووحدة التحول الرقمي كجهات مستقلة تعمل على توجيه الاستراتيجيات وتنسيق تنفيذ التحول الرقمي في المملكة (جامعة أم القري، ٢٠٢٠، ص. ٣٠).

وعليه يري الباحث أن جميع هذه الاستراتيجيات والخطط تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي في السعودية والانتقال إلى اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

٦- جهود المملكة العربية السعودية للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق التقدم في الاقتصاد الرقمي من خلال اتباعها العديد من المساعي في سبيلها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي لما لدوره الهام في الارتقاء باقتصاد الدولة، وتتظافر كافة الجهود لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحول؛ وذلك كجزء من رؤيتها لعام ٢٠٣٠، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي أحد العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي للعديد من الدول، وتهدف المملكة إلى تحقيق مركز متقدم عالميًا في الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال تذليل العقبات وتقديم حلول للتحديات التي تواجه القطاع الخاص، وتعزيز الرقمنة الاقتصادية، وتتضمن جهود المملكة في هذا السياق تشجيع الاستثمار وتوفير التمويل، وخلق فرص عمل رقمية مستدامة، والتحضير لمرحلة النمو المستقبلية (AL Hababi, 2023, P.313).

فقد اتخذت المملكة ووفقا لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ خطوات جادة نحو تنفيذ هذا التحول الرقمي، وتشمل جهود التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما يتضمن التحول الرقمي تعزيز التكنولوجيا في المجالات المختلفة مثل التجارة الإلكترونية والتعليم والصحة والخدمات المالية والنقل واللوجستيات، علاوة على تبني الابتكار وتعزيز روح ريادة الأعمال وتوفير البيئة المناسبة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة للنمو والتطوير، وتهدف هذه الجهود إلى خلق بيئة اقتصادية رقمية مزدهرة وتعزيز الابتكار والتنافسية (بسبع، ٢٠٢٢، ص. ٤٠٠).

ويري الباحث أن ما تهدف إليه جهود المملكة العربية السعودية في سبيلها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، هو تحقيق تنويع الاقتصاد وتحويله من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والابتكار.

٧- تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

تواجه المملكة العربية السعودية عددا من التحديات في تطبيق الاقتصاد الرقمي تعيق من مسيرتها وتحد من التطور الذي يهدف إليه الاقتصاد الرقمي؛ حيث تواجه نقص في تدريب وتأهيل للعمالة المتاحة في السوق والذي أدي إلى ارتفاع مستوي البطالة في الأجل القصير، مع عدم اقتناع البعض بالاقتصاد الرقمي وعدم الرغبة في استخدام التكنولوجيا بدلا من الأسلوب التقليدي، مع زيادة التكلفة في إنشاء البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية، مما يمكن أن يكون عائقا للتطور والتعميم الواسع للاقتصاد الرقمي، علاوة على ضعف البنية التقنية المتاحة، مثل الشبكات والاتصالات، وضعف في أنظمة الحماية وأمن المعلومات، وهذا قد يزيد من مخاطر الاختراقات والتهديدات السيبرانية، مما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية ونقص في الثقة بين المستخدمين والشركات (مركز البحوث والمعلومات، ٢٠٢٢).

تُولي المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة لتنمية الاقتصاد الرقمي، نظرًا لدوره الحاسم في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠، ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية تواجه تحديات كبيرة في التحول إلى الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد القائم على المعرفة، أولًا، هناك عدم توافق في المهارات المطلوبة للوظائف الرقمية المتاحة. ثانيًا، كان معدل البطالة بين السعوديين يبلغ ١٢,٣٪، ومعدل البطالة بين الشباب والنساء بلغ على التوالي ٢٥,٥٥٪ و٤٢٪ في عام ٢٠١٩، ولا يزال ارتفاع معدل البطالة بين الشباب السعودي أحد التحديات التي يواجها الاقتصاد السعودي (Sarabdeen, & Alofaysan, 2023, P.3).

وهذا ما أكد عليه الدوبي (٢٠٢٣، ص. ٥٩٧)؛ حيث ذكر التحديات التي تعكس بعض الصعوبات التي يمكن مواجهتها في تطبيق الاقتصاد الرقمي على النحو التالي:

١- **الهجمات الإلكترونية:** التي تستهدف سرقة البيانات الحساسة أو تعطيل الخدمات الرقمية.

٢- **الأمية الرقمية:** قد يواجه الأفراد صعوبة في التعامل مع التكنولوجيا الرقمية.

٣- **عدم وجود قانون للمعاملات التجارية الإلكترونية:** لذا يحتاج النظام القانوني إلى مواءمة تلك التحديات وتوفير إطار قانوني واضح وفعال للمعاملات الرقمية.

٤- **قلة المحتوى الرقمي:** تحتاج الخدمات الرقمية إلى وجود محتوى رقمي غني ومتنوع لتلبية احتياجات المستخدمين وتحقيق قيمة مضافة.

٥- انعدام الرؤية ذات المدى البعيد وعدم وجود استراتيجية تنفيذ متكاملة.

٦- عدم وجود مؤسسة مسؤولة مختصة في مشاريع التحول الرقمي.

٧- تعدد المنصات والتطبيقات الرقمية الحكومية.

يري الباحث على الرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، مثل التحول الثقافي والتحضر التقني والأمن السيبراني، فإن الحكومة والقطاع الخاص ملتزمان بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتعزيز الاقتصاد الرقمي، مع توفير فرص جديدة للابتكار والاستثمار في المملكة العربية السعودية.

٨- متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية:

يجب أن يتم تطوير استراتيجيات وبناء قدرات القادة وأفراد المجتمع لدعم وتأييد عملية التحول الرقمي، وذلك من خلال تنمية المهارات والمعرفة والإيمان بأهمية التحول الرقمي وتطبيقه في جميع جوانب الحياة والأعمال؛ حيث يجب تحديد رؤية دقيقة للمملكة في المستقبل وتوضيح ما ترغب في تحقيقه في العصر الرقمي، إضافة إلى إجراء مراجعات مستمرة لخطة التحول الرقمي وتحديثها وفقا للتطورات والاحتياجات المتغيرة، مع توفير دعم قيادي وإداري مستمر لجهود التحول الرقمي، وبناء هياكل تنظيمية مرنة وفعالة والابتعاد عن الهياكل المعقدة، وتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من خلال توفير الأجهزة الحديثة والبرامج المتنوعة، إضافة إلى مراعاة عملية التوظيف والتعيين وتنمية مهارات وقدرات الشباب، مع نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والإنترنت وإدارة التغيير الثقافي كميزة تنافسية (محمد والغبيري، ٢٠٢٠، ص. ١٧).

ومن أبرز متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية وفقا لما ذكره مركز البحوث والمعلومات (٢٠٢٢) ما يلي:

١- تدريب وتعليم واسع وشامل في مجال الاقتصاد الرقمي

٢- توفير تطبيقات أكثر أمانًا لحماية بيانات العملاء.

٣- التركيز على التعليم التقني في مجال الشبكات والأمن السيبراني.

٤- إنشاء صناعات إلكترونية داخل المملكة لمواكبة التكنولوجيا العالمية.

٥- رسم خريطة استثمارية تشارك فيها القطاع الخاص في مجال التقنية والاقتصاد الرقمي.

٦- مراجعة اللوائح والتشريعات المنظمة للاقتصاد الرقمي في المملكة.

لذا يري الباحث أن الاقتصاد الرقمي يعتبر مجالا هاما وحيويا في تنمية الدول وتحقيق التقدم، وتركز المملكة العربية السعودية على تطوير هذا القطاع من خلال تبني التكنولوجيا وتعزيز ثقافة الابتكار والريادة الرقمية؛ حيث يعتمد على التكنولوجيا والشبكات الإلكترونية لتسهيل الأعمال وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعتمد السعودية على تبني التكنولوجيا واستخدامها بشكل واسع لتعزيز الابتكار والريادة الرقمية، كما يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحسين جودة الحياة للمجتمعات.

٩- الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيرًا إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

٩-١ أولاً: الدراسات العربية

هدفت دراسة إبراهيم والعمير (٢٠٢٣) بعنوان "تأثير تقنية سلاسل الكتل «Blockchain» على صناعة الخدمات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي" إلى التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي في السوق السعودي، والكشف عن أثر تقنية سلاسل الكتل والصناعات الخدمات المالية على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي، واشتملت عينة الدراسة على (٦٣) مؤسسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بالاستبيان كأداة للدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي جاء بدرجة موافقة بشدة؛ وجود تأثير معنوي لتقنية سلاسل الكتل والصناعات الخدمات المالية على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي.

هدفت دراسة حسن (٢٠١٩) بعنوان "الاقتصاد الرقمي (مزاياه، وتحدياته، وتطبيقاته)" إلى التعرف على مزايا وتحديات الاقتصاد الرقمي والدوافع المحركة له، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل مزايا وتحديات الاقتصاد الرقمي والدوافع المحركة له، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمتع بمزايا عديدة مقارنة بالاقتصاد التقليدي، وتشمل هذه المزايا انخفاض التكلفة، وسرعة الأداء والاستجابة المباشرة، ونشر المعرفة، وزيادة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، وسهولة الوصول إلى الأسواق، ولعل من أهم الدوافع المحركة للاقتصاد الرقمي العولمة والمعرفة وما أحدثته من الثورة التكنولوجية من تطورات لتعزيز الاقتصاد الرقمي.

هدفت دراسة بطاهر (٢٠١٩) بعنوان " توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه: فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر" إلى التعرف على جهود الدول العربية في تطبيق الاقتصاد الرقمي، واستخدمت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية وخاصة السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الرقمي هو نمط اقتصادي حديث يرتبط ارتباطا وثيقًا بمدى تطور التكنولوجيا في العالم، فهو يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية، فبرغم من جهود الدول العربية، بما في ذلك السعودية، لتعزيز الاقتصاد الرقمي، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المتاحة.

٩-٢ ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Gunawan& Somantri, 2023) بعنوان "الشمول المالي في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: دور اعتماد التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي" إلى الكشف عن تأثير الاقتصاد الرقمي على الشمول المالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكشف عن دور الوساطة لاعتماد التكنولوجيا في تأثير الاقتصاد الرقمي على الشمول المالي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين اشتملت عينة الدراسة على (١٠٠) مشروع، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي القائم على استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: وجود دور وساطة قوي للاعتماد على التكنولوجيا في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، وجود أثر إيجابي للاقتصاد الرقمي والتكيف التكنولوجي على الشمول المالي، يلعب اعتماد التكنولوجيا دورًا في تقليص فجوة الاقتصاد الرقمي نحو الشمول المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت (Niu, 2022) بعنوان "دور الاقتصاد الرقمي في إعادة بناء آليات الحوكمة الاجتماعية" إلى الكشف عن دور الاقتصاد الرقمي في إعادة بناء وصيانة آليات الحوكمة الاجتماعية، وقد تكون مجتمع الدراسة من الخبراء الاقتصاديين والمحللين في باكستان، في حين اشتملت عينة الدراسة على (٣٨١) خبير اقتصادي ومحلل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي القائم على استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: أن للاقتصاد الرقمي تأثير إيجابي على آلية الحوكمة الاجتماعية، وبالمثل، يؤثر الاقتصاد الرقمي بشكل إيجابي على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصاد الرقمي المستدام، كما أثبتت الإصلاحات الاجتماعية ارتباطها بشكل إيجابي بالاقتصاد الرقمي المستدام، كذلك فإن الإصلاح الاجتماعي لعب دوراً وساطة جزئية بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الرقمي المستدام، علاوة على ذلك، أكد الاقتصاد الرقمي المستدام وجود وساطة جزئية بين الاقتصاد الرقمي وآلية الحوكمة الاجتماعية.

هدفت دراسة (Vyas& Jain, 2021) بعنوان "دور الاقتصاد الرقمي واعتماد التكنولوجيا للشمول المالي في الهند" إلى الكشف عن دور الاقتصاد الرقمي واعتماد التكنولوجيا للشمول المالي في السياق الهندي، وقد تكون مجتمع الدراسة من السكان الذين يقيمون في ولاية راجاستان في الهند، في حين اشتملت عينة الدراسة على (٤٣٣) من السكان في الهند، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، القائم على استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي للاقتصاد الرقمي على الشمول المالي، بالإضافة إلى وجود مستوى مرتفع من الوساطة الكاملة والأثر الانعكاسي لنموذج قبول التكنولوجيا الموسع على الاقتصاد الرقمي وعلاقة الشمول المالي.

٩-٣ التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي تم تناولها يتضح أن هناك دراسات تشابهت مع الدراسة الحالية في هدفها الذي تمثل في التعرف على الاقتصاد الرقمي، مثل دراسة إبراهيم والعمير (٢٠٢٣)، ودراسة (Vyas& Jain, 2021)، ودراسة (Niu, 2022)، وقد اتفقت الدراسات العربية في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، بينما اختلفت الدراسات الأجنبية حيث استخدمت دراسة (Gunawan& Somantri, 2023) المنهج المسحي، كما اتفقت دراسة حسن (٢٠١٩)، ودراسة بطاهر (٢٠١٩) في الاعتماد على تحليل البيانات للوصل إلى النتائج، في حين استعانت الدراسات الأجنبية بالاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تميزت الدراسة الحالية بأنها الوحيدة على حد علم الباحث التي تناولت الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير، واستطاع الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة بلورة مشكلة الدراسة الحالية والإطار النظري ومناقشة النتائج.

١٠-إجراءات البحث الميدانية:

١٠-١ أولاً: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الذي عرفه ساعاتي (٢٠١٤، ص. ٩٣) بأنه "أسلوب من الأساليب الشائعة في الاستخدام بين الباحثين، وهو يهدف إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة، ومن ثم يعمل على وصفها، فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويهتم بوصفها بدقة".

١٠-٢ ثانياً: مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع العاملين في الشركات التسويق الإلكتروني بالمملكة العربية السعودية، واشتملت عينة البحث حيث تم أخذها بطريقة العشوائية البسيطة وتمثلت في (٣٨٤) مفردة من مجتمع البحث وذلك طبقاً لـ بازرعة (٢٠٠١)، وبعد توزيع الاستبانات على العاملين، أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٣٦٨) بنسبة (٩٦%) من عدد إجمالي عدد الاستبانات.

حجم المجتمع	حجم العينة عند حدود خطأ				
	٪١ ±	٪٢ ±	٪٣ ±	٪٤ ±	٪٥ ±
١٠٠٠	xx	xx	xx	٣٧٥	٢٧٨
٢٠٠٠	xx	xx	٦٩٦	٤٦٢	٣٢٢
٣٠٠٠	xx	١٣٣٤	٧٨٧	٥٠٠	٣٤٢
٤٠٠٠	xx	١٥٠٠	٨٤٢	٥٢٢	٣٥٠
٥٠٠٠	xx	١٦٢٢	٨٧٩	٥٣٦	٣٥٧
١٠٠٠٠	٤٨٩٩	١٩٣٦	٩٦٤	٥٦٦	٣٧٠
٢٠٠٠٠	٦٤٨٩	٢١٤٤	١٠١٣	٥٨٣	٣٧٧
٥٠٠٠٠	٨٠٥٧	٢٢٩١	١٠٤٥	٥٩٣	٣٨١
١٠٠٠٠٠	٨٧٦٣	٢٣٤٥	١٠٥٦	٥٩٧	٣٨٣
٥٠٠٠٠٠	٩٤٢٣	٢٣٩٠	١٠٦٥	٦٠٠	٣٨٤
إلى ∞					

صورة رقم (١) توضح الجدول الخاص بتحديد حجم العينة معادلة بارزعة

١٠-٣ ثالثاً: خصائص عينة البحث:

توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

النوع	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	301	%81.8
أنثي	67	%18.2
الدرجة الكلية	368	%100
العمر	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من30	149	%40.5
من 30 إلى 40 سنة	115	%31.3
من 41 إلى 50 سنة	74	%20.1
51سنة فأكثر	30	%8.2
الدرجة الكلية	368	%100
عدد سنوات الخبرة	**التكرارات**	**النسب المئوية**
أقل من 5 سنوات	127	%34.5
من 5 إلى 10 سنوات	147	%39.9
10سنوات فأكثر	94	%25.5
الدرجة الكلية	368	100%

يتبين من الجدول السابق: أن أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (النوع) هي (81.8%)، والخاصة بـ(الذكور)، وأقل نسبة (18.2%)، وهي الخاصة بـ(بالإناث)، بينما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (العمر) هي (40.5%)، والخاصة بـ(أقل من30)، وأقل نسبة (8.2%) وهي الخاصة بـ(51سنة فأكثر)، كما جاءت أكبر نسبة حصل عليها أفراد عينة البحث حسب (عدد سنوات الخبرة) هي (39.9%)، والخاصة بـ(من 5 إلى 10 سنوات)، بينما جاءت أقل نسبة وهي (25.5%) الخاصة بـ(10سنوات فأكثر).

١٠-٤ رابعاً: وصف أداة البحث (الاستبانة):

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين هما:

- **الجزء الأول:** فقرة عن بيانات أولية عن عينة البحث تتمثل في المعلومات الديموغرافية.
- **الجزء الثاني:** يتكون من محاور الاستبانة، المتكونة من ثلاث محاور، وهم على النحو التالي:
- **المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي** والذي يتكون من (٩) عبارات.
- **المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي،** والذي يتكون من (٩) عبارات.
- **المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي،** والذي يتكون من (١٠) عبارات.

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، أوافق إلى حد ما، أوافق، أوافق بشدة) لتصحيح أداة البحث حيث تعطي الاستجابة لا أوافق بشدة (١)، لا أوافق (٢)، أوافق إلى حد ما (٣)، أوافق (٤)، أوافق بشدة (٥).

١٠-٤-١ صدق الأداة وثباتها:

١٠-٤-١-١ صدق الأداة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء فقراتها، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأداة وتحقيقها لأهدف البحث، وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف، أو بالإضافة، أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً، وبعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض الفقرات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠٪) من السادة المحكمون، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٢٨) فقرة مقسمة على ثلاث محاور.

١٠-٤-١-٢ صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة:

- **المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة من فقرات المحور الأول بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية لكل محور الذي تنتمي إليه الفقرة في المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	.726**	٢	.783**	٣	.717**
٤	.804**	٥	.636**	٦	.672**
٧	.626**	٨	.723**	٩	.663**

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للفقرة التي تنتمي إليه الفقرة في المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي جاءت جميعهاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (**626.-**804.)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول بالاستبانة.

- **المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني التي تنتمي إليه الفقرة من فقرات المحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني التي تنتمي إليه الفقرة في المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١٠	.736**	١١	.754**	١٢	.671**
١٣	.815**	١٤	.685**	١٥	.602**
١٦	.729**	١٧	.769**	١٨	.636**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للفقرة التي تنتمي إليه الفقرة في المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاءت جميعهاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم

دالة حيث تراوحت في المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (.602**-.815**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الثاني بالاستبانة.

- **المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي:**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثالث التي تنتمي إليه الفقرة من فقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثالث التي تنتمي إليه الفقرة في المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١٩	.810**	٢٠	.837**	٢١	.781**
٢٢	.764**	٢٣	.874**	٢٤	.756**
٢٥	.719**	٢٦	.831**	٢٧	.865**
٢٨	.691**				

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للفقرة التي تنتمي إليه الفقرة في المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (.691**-.874**)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الثاني بالاستبانة.

١٠-٤-١-٣ ثبات الأداة:

- **ألفا كرونباخ للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي**

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٥) معامل ثبات ألفا كرونباخ لفقرات للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي

م	الفقرات	معامل الارتباط
١	يتم تطوير البينة التحتية بشكل مستمر لمواكبة التطور التكنولوجي.	.859
٢	يتم توفير دورات تدريبية في مجالات التكنولوجي ولدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي.	.852
٣	يتم تبني استراتيجية التحول الرقمي في العمليات الإدارية.	.860
٤	يتم تعزيز التوجه نحو الحلول الذكية في جميع الخدمات.	.850
٥	يتم الاعتماد على استخدامات التقنيات الذكية في العديد من القطاعات.	.869
٦	يتم التشجيع على الاستثمار في التكنولوجية الحديثة لدعم الابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي.	.864
٧	يتم الاهتمام بتطوير البيئة الرقمية في كافة القطاعات.	.867
٨	يتم التركيز على تعزيز التعليم الرقمي وتطوير المهارات التقنية لدعم اقتصاد المعرفة والابتكار.	.858
٩	يتم الاعتماد على التقنيات الرقمية والحلول الذكية في مختلف الصناعات في المملكة.	.865
	المتوسط العام	.874

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لفقرات المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات بين (.850-.869)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لفقرات المحور الأول (.874)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية المحور الأول وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق بها.

- **ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي**

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي والمتوسط العام للمحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٦) معامل ثبات ألفا كرونباخ لفقرات للمحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي

م	الفقرات	معامل الارتباط
١٠	توفير التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا الرقمية.	.860
١١	توفير تشريعات لتسهيل التجارة الإلكترونية والتعاملات المالية عبر الإنترنت.	.858
١٢	تعزيز التوجه نحو الحكومة الذكية وتوفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.	.868
١٣	دعم الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية.	.850
١٤	تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التقنيات الرقمية والبيانات.	.865
١٥	نشر الوعي حول الاقتصاد الرقمي.	.873
١٦	تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال الاقتصاد الرقمي.	.861
١٧	تشجيع استخدام التحليلات الضخمة لفهم البيانات واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.	.856
١٨	تطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل العمليات التجارية والوصول إلى الأسواق العالمية.	.871
	المتوسط العام	.876

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لفقرات المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لفقرات المحور الثاني متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (.873-.850)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لفقرات المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي (.876)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية المحور الثاني وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق بها.

- **ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثالث:**

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثالث: والدرجة الكلية للمحور الثالث بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٧) معامل ثبات ألفا كرونباخ لفقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي

م	الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
١٩	قلة المهارات التدريب في مجال التكنولوجية الرقمية.	.923
٢٠	قلة الثقة في الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية.	.920
٢١	قلة الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي وفوائده في بعض القطاعات.	.924
٢٢	صعوبة تبني استراتيجيات التسويق والتواصل الرقمي المناسبة للفئات المستهدفة.	.925
٢٣	صعوبة تطوير استراتيجيات التسويق الرقمي المناسبة للأسواق الناشئة.	.919
٢٤	قلة توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تأهيل الكوادر البشرية في القطاع الرقمي.	.925
٢٥	صعوبة توفير خدمات الإنترنت والاتصالات عالية الجودة في بعض القطاعات.	.927
٢٦	قلة الاعتماد على ثقافة الابتكار والتغيير في بعض المؤسسات التقليدية.	.920
٢٧	قلة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	.918
٢٨	صعوبة تبادل البيانات وتسهيل الوصول إليها على مستوى المؤسسات.	.928
	المتوسط العام	.930

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لفقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لفقرات المحور الثالث بين (.918-.928)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لفقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي (.930)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية المحور الثالث وإمكانية الاعتماد على نتائجه والوثوق بها.

١٠-٥ خامساً: الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعت الباحثة إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

١- **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على خصائص أفراد عينة البحث وفقاً للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة البحث.

٢- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** لحساب متوسطات فقرات الاستبانة وكذلك الدرجات الكلية لمحاور الاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة البحث.

٣- **معامل ارتباط بيرسون:** لحساب الاتساق الداخلي.

٤- **معامل كرونباخ ألفا:** لحساب الثبات لفقرات الاستبانة.

٥- **معادلة المدى:** وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل فقرة ومحور على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة منخفضة جداً (١)، منخفضة (٢)، متوسطة (٣)، عالية (٤)، عالية جداً (٥)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناء على ما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{٥-١}{٥} = ٠.٨٠$$

- من ١ إلى أقل من ١,٨٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة جداً).
- من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠ تمثل درجة استجابة (منخفضة).
- من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠ تمثل درجة استجابة (متوسطة).
- من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠ تمثل درجة استجابة (عالية).
- من ٤,٢٠ إلى أقل من ٥ تمثل درجة استجابة (عالية جداً).

١١-عرض ومناقشة وتفسير نتائج البحث:

١١-١ أولًا: عرض نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي، ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١	يتم تطوير البينة التحتية بشكل مستمر لمواكبة التطور التكنولوجي.	2.66	1.313	8	متوسطة
٢	يتم توفير دورات تدريبية في مجالات التكنولوجي ولدعم تطبيق الاقتصاد الرقمي.	3.11	1.249	5	متوسطة
٣	يتم تبني استراتيجية التحول الرقمي في العمليات الإدارية.	2.83	1.219	7	متوسطة
٤	يتم تعزيز التوجه نحو الحلول الذكية في جميع الخدمات.	3.30	1.421	3	متوسطة
٥	يتم الاعتماد على استخدامات التقنيات الذكية في العديد من القطاعات.	3.00	1.434	6	متوسطة
٦	يتم التشجيع على الاستثمار في التكنولوجية الحديثة لدعم الابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي.	3.47	1.195	2	عالية
٧	يتم الاهتمام بتطوير البيئة الرقمية في كافة القطاعات.	3.79	1.190	1	عالية
٨	يتم التركيز على تعزيز التعليم الرقمي وتطوير المهارات التقنية لدعم اقتصاد المعرفة والابتكار.	2.32	1.290	9	منخفضة
٩	يتم الاعتماد على التقنيات الرقمية والحلول الذكية في مختلف الصناعات في المملكة.	3.20	1.327	4	متوسطة
المتوسط العام		3.08	.736	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدره (3.08) وانحراف معياري (736.)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (1.190-1.434)، وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة البحث نحو تلك الفقرات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي على درجة استجابة متوسطة إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بتطبيق الاقتصاد الرقمي من خلال تم اعتماد استراتيجية التحول الرقمي في العمليات الإدارية لتحسين الكفاءة وتحقيق التحسينات والتحولات التكنولوجية، يشمل ذلك تبني نماذج أعمال جديدة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين العمليات الداخلية وتوفير خدمات أفضل للعملاء، بالإضافة إلى الاعتماد على استخدامات التقنيات الذكية في

العديد من القطاعات والصناعات، وتوفير دورات تدريبية في مجالات التكنولوجيا لتحسين مهارات العاملين وتأهيلهم للعمل مع التكنولوجيا الحديثة، في مختلف الصناعات لتعزيز فهمهم وقدراتهم في مجالات مثل التحليل البياني، والذكاء الاصطناعي، والتطوير البرمجي، ولكن لم يتم ذلك على النحو المنشود وفي الغالب يرجع إلى قلة الموارد البشرية المؤهلة والماهرة في مجالات التكنولوجيا فتحتاج الشركات والمؤسسات إلى العاملين ذوي المهارات اللازمة لتنفيذ التكنولوجيا الحديثة وإدارتها بشكل فعال، وبعض العاملين غير ملتزمون الدورات التدريبية المؤهلة لهم مما تقل كفاءتهم في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

١١-٢ ثانيًا: عرض نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات، ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١٠	توفير التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا الرقمية.	4.42	.964	3	عالية جداً
١١	توفير تشريعات لتسهيل التجارة الإلكترونية والتعاملات المالية عبر الإنترنت.	4.10	1.329	5	عالية
١٢	تعزيز التوجه نحو الحكومة الذكية وتوفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.	3.95	1.116	6	عالية
١٣	دعم الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية.	4.28	1.281	4	عالية جداً
١٤	تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام التقنيات الرقمية والبيانات.	3.39	1.622	8	متوسطة
١٥	نشر الوعي حول الاقتصاد الرقمي.	2.59	1.558	9	منخفضة جداً
١٦	تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال الاقتصاد الرقمي.	4.91	.433	1	عالية جداً
١٧	تشجيع استخدام التحليلات الضخمة لفهم البيانات واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة.	3.71	1.192	7	عالية
١٨	تطوير منصات التجارة الإلكترونية لتسهيل العمليات التجارية والوصول إلى الأسواق العالمية.	4.60	.874	2	عالية جداً
	المتوسط العام	3.99	.568	--	عالية

يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بدرجة استجابة(عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.99)، وانحراف معياري (.568)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (.433-1.622) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة البحث نحو تلك الفقرات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي على درجة استجابة (عالية) إلى أن تطبيق الاقتصاد الرقمي يتطلب مجموعة من المتطلبات يتطلب كوجود كوادر بشرية مهرة ومؤهلة في هذا المجال، ووضع تشريعات وقوانين تسهل العمليات التجارية عبر الإنترنت وتحمي حقوق المستهلكين والأطراف المعنية، ويشمل ذلك تنظيم التجارة الإلكترونية والتعاملات المالية الرقمية وتوفير الأمان والحماية للمعاملات الإلكترونية، وضرورة توفير الحكومة والمؤسسات بيئة داعمة للابتكار والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، من خلال توفير تسهيلات وحوافز للشركات والمبتكرين لتطوير وتنفيذ التقنيات الرقمية الجديدة، والعمل على تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي وفوائده من خلال حملات توعية وتثقيف الجمهور حول التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

١١-٣ ثالثًا: عرض نتائج السؤال الثالث الذي نص على: ما تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي، ومن ثم ترتيب هذه الفقرات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل فقرة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للمحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة استجابة
١٩	قلة المهارات التدريب في مجال التكنولوجية الرقمية.	3.26	1.771	6	متوسطة
٢٠	قلة الثقة في الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية.	3.44	1.733	4	عالية
٢١	قلة الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي وفوائده في بعض القطاعات.	4.52	.982	1	عالية جداً
٢٢	صعوبة تبني استراتيجيات التسويق والتواصل الرقمي المناسبة للفئات المستهدفة.	2.95	1.823	8	متوسطة
٢٣	صعوبة تطوير استراتيجيات التسويق الرقمي المناسبة للأسواق الناشئة.	3.12	1.841	7	متوسطة
٢٤	قلة توفير البرامج التدريبية التي تساهم في تأهيل الكوادر البشرية في القطاع الرقمي.	2.75	1.848	10	متوسطة
٢٥	صعوبة توفير خدمات الإنترنت والاتصالات عالية الجودة في بعض القطاعات.	2.88	1.737	9	متوسطة
٢٦	قلة الاعتماد على ثقافة الابتكار والتغيير في بعض المؤسسات التقليدية.	3.36	1.788	5	متوسطة
٢٧	قلة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	3.61	1.670	3	عالية
٢٨	صعوبة تبادل البيانات وتسهيل الوصول إليها على مستوى المؤسسات.	4.22	1.341	2	عالية جداً
	المتوسط العام	3.41	1.206	--	عالية

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام للمحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.41)، وانحراف معياري (1.206)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي بين (982.-1.848) وهي قيم مرتفعة مما يدل على تباين آراء أفراد عينة البحث نحو تلك الفقرات.

ويمكن تفسير حصول المتوسط العام للمحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي على درجة استجابة (متوسطة) إلى وجود بعض التحديات التي قد تعيق تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية وتتمثل في أن نقص المهارات والتدريب المتخصص في مجال التكنولوجيا الرقمية تحديًا رئيسيًا، فقد يكون من الصعب تحقيق التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة إذا كانت الكوادر البشرية غير مؤهلة بشكل كافٍ، وبالتالي معاناة البعض من قلة الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي وفوائده في بعض القطاعات، لذا يكون من الصعب إقناع الأفراد والمؤسسات بضرورة اعتماد التكنولوجيا الرقمية وتطبيقها في أعمالهم، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الرقمي يواجه تحديات فيما يتعلق بالأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية، و يكون من الصعب على الأفراد والشركات الثقة في التكنولوجيا الرقمية وتبنيها بسبب المخاوف المتعلقة بالاختراقات الإلكترونية وسرقة البيانات.

١٢ـملخص النتائج:

١٢ـ١ أولًا: ملخص نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما **مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟**

- أن المتوسط العام للمحور الأول: مستوي تطبيق الاقتصاد الرقمي: جاء بمتوسط حسابي (3.08) وانحراف معياري (.736) وبدرجة استجابة (متوسطة).

١٢ـ٢ ثانيًا: ملخص نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

- أن المتوسط العام للمحور الثاني: متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بمتوسط حسابي (3.99)، وانحراف معياري (.568)، وبدرجة استجابة (عالية).

١٢ـ٣ ثالثًا: ملخص نتائج السؤال الثالث الذي نص على: ما تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

- أن المتوسط العام للمحور الثالث: تحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي جاء بمتوسط حسابي (3.41)، وانحراف معياري (1.206)، وبدرجة استجابة (عالية).

١٣-توصيات البحث:

- ضرورة تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتأهيل الكوادر البشرية وتعزيز قدراتها في تطبيق الاقتصاد الرقمي.
- يجب توعية المؤسسات والأفراد بأهمية التدابير الأمنية وتوفير البنية التحتية الضرورية للحماية من التهديدات السيبرانية.
- ضرورة توعية المجتمع بفوائد الاقتصاد الرقمي وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد.
- توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال الرقمية وتشجيع الشباب والمبتكرين على تطوير حلول رقمية.
- العمل على تحسين بنية الاتصالات والإنترنت وتوفير خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة في جميع المناطق.
- ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمؤسسات البحثية لتبادل المعرفة والخبرات وتنفيذ مشاريع مشتركة.
- ضرورة توفير الدعم المالي للشركات والمشاريع التكنولوجية الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي.

١٤-مقترحات البحث: عمل دراسات مستقبلية:

- تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- تقييم فرص العمل وتأثير الاقتصاد الرقمي على سوق العمل السعودي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، محمد غنيمي شندي. (٢٠١٧). الاقتصاد الرقمي Economy Digital وسيلة تحول إليكتروني لتجاوز العوائق أمام تمكين المرأة العربية: الواقع والمأمول. *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، (٨)، ١٩٥- ٢٣٥.

إبراهيم، نهلة محمد السيد؛ العمير، محمد أحمد محمد. (٢٠٢٣). تأثير تقنية سلاسل الكتل «Blockchain» على صناعة الخدمات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الرقمي بالسوق السعودي. *المجلة العربية للإدارة*، *٤٣* (١)، ٤٢-٢٥.

بازرعة، محمود صادق. (٢٠٠١). *إدارة التسويق*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع.

بسبع، عبد القادر سمير. (٢٠٢٢). تقييم تجربة التحول الرقمي في السعودية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠ خلال جائحة كورونا. *مجلة أبحاث*، *٧* (٢)، ٤٠٠- ٤١٥.

بطاهر، بختة. (٢٠١٩). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه: فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية بجامعة زيان عاشور بالجلفة*، *٣* (٢)، ١٤٤- ١٥٨.

جامعة أم القري. (٢٠٢٠). *الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي*. السعودية: جامعة أم القري.

حسن، السيد محمد ذكي. (٢٠١٩). الاقتصاد الرقمي (مزاياه، وتحدياته، وتطبيقاته). *مجلة روح القوانين*، (٨٥)، ٤٦-٢.

الدوبي، تركي. (٢٠٢٣). قياس التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية لأداء قياس التحول الرقمي. *المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة*، ٩٩(١)، ٦٠٢-٥٧٩.

ساعاتي، فهد سيف الدين غازي. (٢٠١٤). *الإدارة الرياضية: مناهج البحث العلمي في الإدارة الرياضية*. مصر: العربي للنشر والتوزيع.

عايض، عبد الله محمد؛ يونس، أيوب محمد. (٢٠٢١). دور الاقتصاد الرقمي في الحد من آثار جائحة كوفيد ١٩ على التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لعدد من الدول العربية المختارة). لمؤتمر الدولي لنظام الاقتصاد الإسلامي (آي إيكونز ٢٠٢١)، السعودية.

قعلول، سفيان؛ طلحة، الوليد. (٢٠٢٠). *الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات*. الإمارات: صندوق النقد الدولي

محمد، عبدالرحمن حسن حسن؛ الغبيري، محمد أحمد. (٢٠٢٠). واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، *٤* (٣)، ٨- ٣١.

مراد، سامي محمود عبدالحميد. (٢٠١٩). الجاهزية التنظيمية والتكنولوجية للجامعات ودورها في دعم الاقتصاد المعرفي وتعزيز التحول الرقمي وفق رؤية ٢٠٣٠. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، *٦* (٢)، ٦٦- ١٠٧.

مركز البحوث والمعلومات. (٢٠٢٢). *الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات*. المملكة العربية السعودية.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (٢٠٢١). *الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات*. جامعة الدول العربية.

نصر الدين، فيفيان محمد صالح؛ بخاري، عبلة بنت عبدالحميد محمد؛ السلمي، تهاني مسعود. (٢٠٢٢). تأثير التجارة الإلكترونية على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، *٦* (١٩)، ٨٦- ١٠٣.

الهنائي، سلمان سلوم خميس؛ إسماعيل، عمر هاشم؛ العبري، خلف مرهون؛ الموسوي، علي شرف علي. (٢٠٢٣). متطلبات تفعيل الاقتصاد الرقمي في قطاع التربية والتعليم بسلطنة عمان لمواجهة التحديات والأزمات: جائحة كوفيد ١٩ نموذجًا. *مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٧* (٢٩)، ٢٠ - ٣٥.

هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (٢٠٢٣). أخبار الهيئة. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٤، المتاح على الرابط: https://2u.pw/RGRxyP3d

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢٢). المملكة العربية السعودية وريادة الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط. *المملكة العربية السعودية*.

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢٤). *سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية*. السعودية: وحدة التحول الرقمي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Al Hababi,M. (2023). The Digital Economy And Its Impact On The Characteristics Of The Labor Market In Saudi Arabia. International Journal Of Economic Studies. (24).1-407

Bukht, R., & Heeks, R. (2017). Defining, conceptualising and measuring the digital economy. *Development Informatics working paper*, (68), 1-24.

Genal Authority For Statistics (2023). Digital Economy Statistics 2022 In Ksa Retrieved From: Https://Www.Stats.Gov.Sa/Sites/Default/Files/Digital%20economy%20statistics%202022en.Pdf Accessed At: 2-4-2024

Gunawan, C., & Somantri, B. (2023). Financial inclusion in MSME: the role of technology adoption and digital economy. In *Forum Ekonomi: Jurnal Ekonomi, Manajemen dan Akuntansi*, 25(1), 7-14.

Niu, F. (2022). The role of the digital economy in rebuilding and maintaining social governance mechanisms. *Frontiers in Public Health*, *9*, 1-11.

Nkuna, V. (2021). Convergence Of Evangelism And Interfaith Dialogue: A Missional Reflection. E-Journal Of Religious And Theological Studies, 7(10), 178-189.

Sarabdeen, M., & Alofaysan, H. (2023). Investigating The Impact Of Digital Transformation On The Labor Market In The Era Of Changing Digital Transformation Dynamics In Saudi Arabia. Economies, 11(1), 1-14.

Vision2030. (2024). Saudi Arabia Vision 2030 A Story Of Transformation. Retrieved From: Https://Www.Vision2030.Gov.Sa/Media/Oisolf4g/Vision-2030_Story-Of-Transformation.Pdf Accessed At: 2-4-2024

Vyas, V., & Jain, P. (2021). Role of digital economy and technology adoption for financial inclusion in India. *Indian Growth and Development Review*, *14*(3), 302-324.

Wang, L., & Wang, D. (2023). Analysis of the Advantages of the Digital Economy and Innovative Development. *Information Systems and Economics*, *4*(9), 148-155.

The Digital Economy in Saudi Arabia Implementation Challenges and Development Requirements[2]

Fahd Ali Al-Qahtani
King Khalid University
Applied College at Al-Mahalah Academic Complex,
Unit of Administrative and Human Sciences
falgmash@kku.edu.sa

Abstract

The research aimed to identify the requirements for implementing the digital economy in the Kingdom of Saudi Arabia and to recognize the challenges facing the application of the digital economy in the Kingdom of Saudi Arabia. The research community consisted of employees in e-marketing companies in Saudi Arabia, totaling (368) workers. The researcher adopted the descriptive method as a research approach and used a questionnaire as a research tool. The research yielded several findings, the most important of which are: the requirements for implementing the digital economy in the Kingdom of Saudi Arabia obtained a (moderate) response degree. Also, the challenges facing the application of the digital economy in the Kingdom obtained a moderate response. The research reached several recommendations including the necessity to enhance cooperation between the public and private sectors, universities, and research institutions to exchange knowledge and experiences and implement joint projects.

Keywords

Digital Economy, E-Marketing.

[2] This research was supported by the Large Research Groups Program at the Deanship of Research and Graduate Studies - King Khalid University - Saudi Arabia (R.G.P2.544).